

مشروع توصيات السياسة

التي سيناقشها الفريق العامل المعني بالزراعة التابع للكمسيك، في اجتماعه الحادي والعشرين

(12-13 أكتوبر 2023)

"ضمان استدامة المدخلات الزراعية لمكافحة انعدام الأمن الغذائي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"

عقدت مجموعة عمل الكومسيك للتعاون الزراعي اجتماعها الحادي والعشرين بنجاح في الفترة (12-13) أكتوبر 2023 في أنقرة، تركيا، تحت موضوع "ضمان استدامة المدخلات الزراعية لمكافحة انعدام الأمن الغذائي في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وخلال الاجتماع، أجرت مجموعة العمل الزراعي مناقشات حول استدامة المدخلات الزراعية. وتوصل المشاركون إلى بعض التوصيات المتعلقة بالسياسات في هذا المجال.

توصيات السياسات هي كما يلي:

توصية السياسة الأولى: تعزيز ممارسات الزراعة الحافظة للموارد بهدف إدارة نظم الزراعة البينية من أجل تحقيق الإنتاجية المستدامة وزيادة الربحية والأمن الغذائي الذي يحمي الموارد الطبيعية والبيئة.

الأساس المنطقي: تهدف ممارسات إدارة التربة في الزراعة المستدامة إلى جعل التربة المستخدمة في الزراعة أكثر إنتاجية وصحة واستدامة، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وزيادة خصوبة التربة، وتحسين نوعية حياة المزارعين. تهدف الزراعة الحافظة على الموارد بشكل أساسي إلى زيادة الإنتاجية في الأراضي الصالحة للزراعة، وفي الوقت نفسه إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة.

المبادئ الثلاثة للزراعة الحافظة على الموارد، هي:

- التقليل من اضطراب التربة: تقليل التدخلات الميكانيكية في التربة، والتحول إلى الزراعة المباشرة دون تعكير التربة،
- توفير غطاء عضوي دائم على سطح التربة: ضمان الغطاء العضوي الدائم للتربة بمخلفات المحاصيل و/أو محاصيل التغطية،
- ضمان تنوع المحاصيل: تحقيق التنوع في نمط المحاصيل المدرجة في دورة المحاصيل.

توصية السياسة الثانية: تشجيع الري بالتنقيط، وجمع المياه، والمحاصيل المقاومة للجفاف، وإدارة المياه غير التقليدية، وممارسات الزراعة الجافة التي تدعم الاستخدام الفعال للموارد المائية، وتوفير المياه، ومشاركة المنتجين الزراعيين في عمليات التطبيق.

الأساس المنطقي: المياه هي أحد المدخلات الرئيسية للأنشطة الزراعية، ويمكن تعزيز الإنتاجية باستخدام طرق الري الصحيحة. في كثير من الحالات، لا يتم استخدام الموارد المائية، التي تعتبر حيوية للقطاع الزراعي، بشكل صحيح في الأنشطة الزراعية، واستهلاكها بشكل مفرط، وتلوثها بمواد كيميائية ضارة بجرعات عالية، والعديد من الممارسات الخاطئة تهدد النظام البيئي. تهدف الزراعة المستدامة إلى استخدام المياه بكفاءة، واستخدام طرق الري وتقنيات توفير المياه للحد من

تأثير الأنشطة الزراعية على موارد المياه. يجب اختيار طريقة الري المناسبة من خلال النظر في عوامل مثل خصائص التربة، وكمية ونوعية مياه الري، والوضع الطبوغرافي، وشكل الأرض وحجمها، ونوع النبات، والخصائص المناخية، وتكاليف الري، والخصائص الاجتماعية والثقافية للمنطقة. ستلجأ البلدان التي تعاني من ندرة المياه أيضًا إلى استخدام موارد المياه غير التقليدية للتخفيف جزئيًا من ندرة المياه. يتم إنتاج موارد المياه غير التقليدية، إما كمنتج لعمليات متخصصة مثل تحلية المياه، أو عند استخدامها للري، تتطلب معالجة مناسبة قبل الاستخدام و/أو استراتيجيات مناسبة لإدارة التربة والمياه والنباتات. في البيئات التي تعاني من ندرة المياه، يتم الوصول إلى موارد المياه هذه من خلال تحلية مياه البحر والمياه الجوفية شديدة الملوحة، وتجميع مياه الأمطار، واستخدام موارد المياه ذات الجودة الحدية لأغراض الري. تتكون المياه ذات الجودة الحدية المستخدمة في الري من مياه الصرف الصحي ومياه الصرف الزراعي والمياه الجوفية التي تحتوي على أنواع مختلفة من الأملاح. بالإضافة إلى ذلك، أصبح الجفاف مستوطنًا في جميع أنحاء العالم بسبب تغير المناخ. ويثير هذا الوضع مخاوف جدية، ويجري بذل الجهود لتطوير "محاصيل تتحمل الجفاف" من خلال التكاثر الجزيئي، والنهج المعدلة وراثيًا. فمن ناحية، هناك طلب متزايد على إنتاج ما يكفي من المحاصيل الغذائية الأساسية (القمح والأرز والذرة) لتلبية الزيادة السكانية، ومن الضروري من ناحية أخرى، تحسين استقرار غلة المحاصيل الرئيسية أو المحاصيل المهمة محليًا. لذلك، أصبح إنتاج المحاصيل المقاومة للجفاف ذا أهمية متزايدة.

توصية السياسة الثالثة: دعم الاستخدام الفعال للأسمدة العضوية والمبيدات العضوية التي توفر زيادة أكبر في الإنتاجية والإنتاج مقارنة باستخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية، كما تساهم في تحسين صحة النبات والتربة.

الأساس المنطقي: تحتوي الأسمدة العضوية المعدنية على مغذيات نباتية ومواد عضوية معًا، والتي توجد في الأسمدة الكيميائية، بحيث يمكن تقديم محتوى المغذيات في شكل أكثر توحيدًا. في الأسمدة العضوية المعدنية، يتم الجمع بين المعادن المغذية للنباتات مثل النيتروجين (N) والفسفور (P) والبوتاسيوم (K) والكبريت (S) والزنك (Zn) والمواد العضوية من حمض الهيوميك - فولفيك والسماذ العضوي معًا وتستخدم كسماذ أساسي. الأسمدة العضوية المعدنية المنتجة في شكل "مادة عضوية + سماذ معدني" من خلال الاستفادة من الآثار الإيجابية للمواد العضوية على خصوبة التربة، وتقليل فقدان العناصر الغذائية عن طريق الغسيل من ناحية، وزيادة فعالية المعادن المستخدمة عن طريق تحسين عناصر خصوبة التربة من ناحية أخرى. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر المبيدات العضوية مهمة لصحة النبات والتربة. تشتق المبيدات العضوية المستمدة عمومًا من مصادر طبيعية وبأقل قدر من المعالجة، من نباتات مثل النيم أو البييرثروم (من الأقحوانيات) أو الروتينون أو الريانين (المبيدات الحشرية النباتية) أو المعادن مثل حمض البوريك أو الكريوليت أو التراب الدياتومي.

توصية السياسة الرابعة: تطوير نظام زراعي ذكي للرصد والتقييم الفعالين لفهم تأثير زيادة الإنتاجية وخفض التكلفة، بالإضافة إلى التوافق البيئي بشكل أفضل.

الأساس المنطقي: تلعب تقنيات الزراعة الذكية المستخدمة في الزراعة والري والرش الزراعي وإجراء القياسات المختلفة وحصاد الأراضي، والتي تستخدم لتشغيل العديد من الوحدات المنفصلة مثل الطائرات بدون طيار والروبوتات وأجهزة الاستشعار وأنظمة تحليل البيانات والأنظمة السحابية وإنترنت الأشياء كنظام متكامل، دورًا مهمًا للغاية في استدامة القطاع الزراعي. تقع جميع الممارسات المبتكرة ضمن نطاق الممارسات الزراعية الذكية أو الزراعة 4.0. مع تطور التقنيات الزراعية، تزداد الإنتاجية وتنخفض التكاليف. من خلال هذه التقنيات، سيكون من الممكن إحراز تقدم من حيث استدامة القطاع الزراعي، والتغلب على تغير المناخ في البلدان التي أصبحت فيها الممارسات الزراعية الذكية واسعة الانتشار.

توصية السياسة الخامسة: تحسين ممارسات الزراعة الدائرية من خلال استخدام الحد الأدنى من المدخلات الخارجية أو إعادة استخدام النفايات الزراعية لضمان إنتاج الأسمدة والطاقة المتجددة.

الأساس المنطقي: الزراعة الدائرية تعني الحفاظ على الكتلة الحيوية الزراعية والنفايات والمخلفات الناتجة عن عمليات تجهيز الأغذية داخل النظام الغذائي كموارد قابلة لإعادة الاستخدام. تشمل الزراعة الدائرية الممارسات التي تضمن مستقبل الإمدادات الغذائية والوصول إلى الغذاء الآمن. المبدأ الأساسي للزراعة الدائرية هو الاستخدام الأمثل للأراضي أو الموارد لتلبية الحاجة. من أجل الاستفادة المثلى من الحقول المراد زراعتها، يجري العمل على زيادة التنوع عن طريق زراعة المحاصيل المتعاقبة، وإضافة محاصيل مختلطة إلى الدورة. ويتم استخدام بقايا (الأوراق والسيقان) للمحاصيل المنتجة في هذه الحقول كعلف للماشية والأسمدة الحيوية للتربة. وبهذا المعنى، تقدم ممارسات الزراعة الدائرية مجموعة واسعة من الفوائد مثل إعادة التدوير والحد من النفايات، والحفاظ على التنوع البيولوجي، والتخفيف من آثار تغير المناخ، وما إلى ذلك.

توصية السياسة السادسة: تشجيع استخدام أساليب وتقنيات الزراعة المغلقة، من قبل مؤسسات القطاع الخاص، بهدف ضمان مراقبة أفضل للعوامل البيئية وزيادة الإنتاجية واستمرارية الإنتاج في غير موسمها.

الأساس المنطقي: الزراعة المغلقة هي طريقة لزراعة النباتات في بيئة خاضعة للرقابة. عند زراعة النباتات في البيئات الخاضعة للرقابة مثل الدفيئات الزراعية والمزارع الرأسية وأنظمة الزراعة الأقل تربة وما إلى ذلك، ويتم تقليل استخدام الأراضي والمياه ومبيدات الآفات والمواد الكيميائية الأخرى اللازمة لزراعة النباتات. توفر تقنيات الزراعة المغلقة مزايا مثل التحكم الأفضل في العوامل البيئية وزيادة الإنتاجية والإنتاج المستمر في غير موسمها.

توصية السياسة السابعة: تعزيز تنسيق واستدامة المبادرات بين المؤسسات والمنظمات العامة من خلال مراعاة تنبؤات المخاطر القائمة على البيانات والأدلة التي وضعتها المبادرات في بداية عمليات التنفيذ

الأساس المنطقي: تؤدي الأساليب المختلفة بين السلطات واللوائح فيما يتعلق بخطط استخدام الأراضي واستدامة النظام البيئي إلى الأهداف ذات الأولوية المحددة في إطار إدارة موارد المياه، والاستخدام المستدام للمدخلات الزراعية، وإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية، وحماية التنوع البيولوجي. لذلك، يجب تطوير المناهج القائمة على الاستشراق التي تركز على

تطوير البنية القانونية والمؤسسية، وتوفير الموارد المالية اللازمة. إن مراعاة تنبؤات المخاطر القائمة على البيانات والأدلة التي وضعتها المبادرات في بداية عمليات التنفيذ ستعزز فعالية القدرات المؤسسية والتقنية.

توصية السياسة الثامنة: دعم صغار المزارعين والفلاحين والأسر في الإدارة الفعالة لأنشطتهم الزراعية من خلال بناء القدرات والتدريب والوصول إلى معلومات السوق والمنتجات المالية المخصصة لتحسين عملية صنع القرار، وكذلك نشر التكنولوجيا وتسهيل الحلول الصديقة للبيئة والمكلفة نسبياً.

الأساس المنطقي: إن صغار المزارعين والفلاحين والأسر باعتبارهم قطاعاً منفصلاً في أي اقتصاد وطني، يضم عدداً كبيراً من المساهمين في إنتاج الغذاء في معظم مناطق منظمة التعاون الإسلامي. على الرغم من أن غالبية أصحاب الحيازات الصغيرة على دراية بالتقدم التكنولوجي سواء في الري أو الممارسات العضوية، فإنهم مهمشون مالياً للوصول إلى هذه الأدوات على المستوى الشعبي. ودعمهم في الإدارة الزراعية الفعالة بضمن إمدادات غذائية أكثر اتساقاً، وزيادة التنمية الريفية والصحة والتغذية وتحسين الأمن الغذائي الوطني بشكل عام. لا تتعلق هذه القضية بتحسين الزراعة المحلية فحسب، بل تتناول أيضاً قضايا أوسع نطاقاً تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاستدامة والمرونة الإقليمية. فهو استثمار في رفاهية المجتمعات، ويساهم في الجهود العالمية للقضاء على الجوع والفقر. وإنشاء الأدوات والحوافز المالية التي يمكن الوصول إليها، يمكن أن يؤدي إلى نشر هذه الممارسات التي تساعد أيضاً في تحقيق الشمولية المالية.

توصية السياسة التاسعة: زيادة استخدام إنتاج البذور المعتمدة والبذور المحسنة في الإنتاج الزراعي من أجل تعزيز الإنتاجية ودعم الأمن الغذائي.

الأساس المنطقي: وإنتاج البذور المعتمدة هو عملية تضمن الجودة والسلامة الوراثية. وهذه البذور تكون في العادة معتمدة ومتاحة للبيع من قبل سلطة رسمية. يتم إنتاج البذور المعتمدة وتخزينها وتسويقها وفقاً للمعايير المعمول بها. تضمن هذه العملية أن تكون المنتجات الزراعية أكثر موثوقية من حيث الاتساق والإنتاجية والجودة. والبذور المحسنة بالإضافة إلى ذلك، هي بذور النباتات التي تم تطويرها باستخدام الهندسة الوراثية وطرق الانتقاء التقليدية. يتم تطوير هذه البذور لزيادة إنتاجية المحاصيل، وتعزيز مقاومة الأمراض، والتكيف مع الظروف المناخية. تساهم البذور المحسنة بشكل كبير في زيادة إنتاج الغذاء، مما يساعد على إطعام الأعداد المتزايدة من السكان. يعد إنتاج البذور المعتمد والبذور المحسنة جزءاً لا يتجزأ من الممارسات الزراعية المستدامة. تتطلب هذه البذور كميات أقل من المياه والأسمدة والمبيدات الكيميائية، مما يقلل من الآثار البيئية. علاوة على ذلك، تتطلب الزيادة في الإنتاجية استخداماً أقل للأراضي، مما يساهم في الحفاظ على الغابات.

أدوات لتنفيذ توصيات السياسات:

مجموعة عمل الزراعة في الكومسيك: وفي اجتماعاتها اللاحقة، قد تتوسع مجموعة العمل في مجال السياسات المذكورة أعلاه بطريقة أكثر تفصيلاً. يمكن لمجموعة العمل أن تعمل على تحديد الأولويات وتسلسل مجالات السياسة.

تمويل مشروع الكومسيك: في إطار تمويل مشروع الكومسيك، يدعو مكتب تنسيق الكومسيك للمشاريع كل عام. وبفضل تمويل مشاريع الكومسيك، يمكن للبلدان الأعضاء المشاركة في مجموعات العمل تقديم مشاريع تمويلها الكومسيك. وفيما يتعلق بمجالات السياسات المذكورة أعلاه، يمكن للبلدان الأعضاء أن تستفيد من تمويل مشاريع الكومسيك، ويمكن لمكتب تنسيق الكومسيك أن يدعم تمويل المشاريع الناجحة في هذا الصدد. وقد تشمل هذه المشاريع برامج تدريبية، وزيارات دراسية، وحلقات عمل، وتنظيم حلقات دراسية، وتبادل الخبرات بين الأقران، وتقييم الاحتياجات، وإنتاج مواد / وثائق ترويجية.